

بسبب انه صلده فكل منهما وجودي ولا يمكن اجتماعهما في شيء واحد
والناصيل الواو لا تقتصر ترتيبا فلا يقال ان التاصيل مقلد على النسخ
والمرح عند قوله ونسخ المسئلة الى اي تحصيل اقل عدد ولا يح
يكون الا حيث تنسلسا لهما على هوس فريق من الورثة قاله وكان
الاولي للثان ان يقول يتاقي منه نصيب كل مسحق ليتم الموصل له
واصلها الى المناسب لما سبق ان يقول وتاويلها بيان يخرج
الى مع فرض انما لم يجعل على اثنين بذكر ليلد تعطف الذي منسلس
لو كان في المسئلة ذكر وانثيين فلو كان للذي نصيب ذكرها كان
للذي نصف سهم وقوله ومنه نصيب من هذا العدد والاعجاب
الى اي وليس التعاوت بذكورة ولا انوثة وجعل مسئلة العتيق
مخرج اقليم نصيبا فلو كان لاحد ثلثة نصفه والاخر ثلثة والاخر
سدسه لكانت مسئلة من ستة فاستخرج الى اي حصل الاصول
التي هي خارج الفرض وقولها اي التي فيها فرض لا مفهوم هذا
الغيد اذ ما فرض فيها اصلها عدد وسر عينتها مع جعل الذكر
بائنتين كما سبق فيقال انما قيدي محاكاة لما بينه المصنف
هنا فان لم يبي ما الارض فيها اي متناسب اي فتقاط اسباب
النسيان وانما لم يفعل اي بناس لان النسيان ليس في مقدوره فلا
يبي عنه من حيث ذاته بل من حيث تقاطع اسبابه وقال مستساك
دون متفول لموافقة متناس وقوله يقال الى اخره اي فيستعمل
منعدبا بنفسه وحرف الجر والتاقي القر قانن الظن ان الفاللا
وقوله سبعة ضعف قلت علمي هو صوفها اي اصول سبعة وهي
اثان الى اختصار ذلك ان تقول الاثنان وضعفها وضعف
ضعفها والثلثة وضعفها وضعفها وضعفها وضعفها وضعف
ضعفها والراجح الى اخره وجه التماثية في اصل لكل مسئلة
فيها المربع والسدس وثلث الباقي وكل من ثلث الباقي وما قبله
فرض

فرض ولا يمكن اخراجها من قبضة ما قبله في المسئلة لانه بعد
اخراج السدس يبقى خمسة لالثلث لها صحيح وبعد اخراج السدس
والربع من الاثني عشر يبقى سبعة فيقال فيها انكسرت على مخرج الثلث
الباقي وهو ثلثة نصف في السنة او في الاثني عشر يحصل ما ذكر
من الاصلين وليس هذا نصيبا لانه لا يكون فيه انكسار على مخرج
الفرض بل على الروس تبادر الى هذا معناه اصطلاحا ونقالت
في المقتطعات منها الاتباع تقول حال الميزان اذا ارتفع ومنها الانعاف
يقال حال الرجل عياله انفق عليهم ومنها الغلبة يقال حال الغني في
غني تمام وتحتمت للسابقة ليرها مضاف عري يعني طرا
بطري وامعري كليل لفضارعه ليري ومعناه مجرد وقوله يتر لها
عطف تفسير على بقياها ثم اي ويقال انتم انثلاما انكسرتا
قال انكسار مصدر كالحلل الى انما لم يكن خلا مع انه نقص حقيقة
لان هذا النقص ليس شرعا لان الشرع لم يجعل لهم في العول الا هذه
الانصبا قال سدس الى هذا شرع في بيان الاصول العايله ويقال
فيها اصول تامة وما عداهما يقال في اصل ناقص والفرق بينهما
ان الاصل ان كانت اجزاء الصحيحة من ثلث وربع وعبرها تساوي
او تزيد عنه قبل له تام والاقاص والسنة تساوتها اجزائها
الصحي ولا تزيد عليها لان اجزائها الصحيحة الثلث وهواثنان
والنصف وهو ثلثة والسدس وهو واحد وليس للسنة
ربع صحيح واثمن والاثنى عشر اجزائها الصحيحة سدس اثنان
وثلث اربعة ونصف ستة وربع ثلثة وتزيد عليها والاربعة
والعشر كذلك اذها ربع وثلث ونصف وثمان وعده هذه تزايد
عليها وسطح الى هو ما حصل من ضرب احد العاديين في الاخر
ناقصة التاقصة عددهم ما فضل منها بعد سهام اصحاب
الفروض ولم يفضل شي ولم ينجح لعول والعايله ستاقي اي